كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –جامعة محمد خيضر بسكرة–

السنة الثانية: ماستر مالية وتجارة دولية

مقياس: العولمة والمنظمات الدولية

المحاضرة السادسة : مدخل عام إلى منظمة التجارة العالمية

تمهيد :

تعتبر منظمة التجارة العالمية الإطار المؤسسي الوحيد لإدارة اتفاقيات الجات (تهدف الجات إلى تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية عن طريق إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية، ضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة يسمح بالوصول إلى الأسواق العالمية ومصادر المواد الأولية، حسم المنازعات...) وفق مبادئ حرية التجارة وعلى نطاق أوسع، لكي تتماشى مع النظام التجاري الدولي الجديد. وتعتبر المنظمة الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية ما بين الدول تضم 164 دولة عضو و 20 دولة مراقب، تأسست على خلفية الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GAAT) في 01 جانفي 1995 بسبب زيادة صادرات البضائع بمتوسط سنوي 06% سنويا.

1/ العضوية في منظمة التجارة العالمية

تنقسم طبقا للمادتين (11–12) من إتفاقية منظمة التجارة العالمية إلى نوعين:

العضوية الأصلية (المادة 11): منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية لأطراف المتعددة و المتعاقدة في إتفاقية (GAAT)1947

العضوية الجديدة (المادة 12): مفادها السماح للدول بالإنضمام لـ OMC، متى إستوفت الشروط الإجرائية التي نصت:

- تقدم كل دولة جدولا للتنازل حول التعريفات الجمركية بحيث لا يمكن رفعها أو تغييرها؛
- الإلتزام بتوقيع على بروتوكول الإنضمام و يشمل الموافقة بالإلتزام على تطبيق جميع بنودها؛
- تقديم عرض مفصل للوضع الاقتصادي للبلاد، مع تقديم تعهد بالإلتزام بإجراء تعديلات هيكلية على الاقتصاد وطني؛
- جعل اللوائح القانونية التي تخص السياسة التجارية للدولة مطابقة أو تتوافق مع اللوائح والنصوص الأساسية للمنظمة.

2/ المكاسب التي تتمتع بها الدول النامية من خلال إتفاقية (OMC)

- منح الدول النامية مرونة كافية لإستخدام الدعم لزيادة صادراتها من الخدمات؛
- السماح بإجراء بعض القيود على التحويلات المالية؛
- إعطاء حق التحلل مؤقتا من الإلتزامات المحددة للبلدان النامية التي تواجه عجز في ميزان مدفوعات؛
- الفتح التدريجي لأسواقها حسب الظروف الاقتصادية وعدم مقارنتها بالدول المتقدمة؛

- فتح سوق الخدمات للمنشآت الأجنبية مما يؤدي إلى توفير الخدمات بسبب المنافسة؛
- يتم نقل التقنية مما يؤدي إلى زيادة كفاءة قطاع الخدمات المحلي؛
- من مقتضيات الإتفاقية شفافية تامة للأنظمة وإنشاء مراكز للمعلومات؛
- العمل على إستقرار السوق ومحاولة القضاء على السوق السوداء.

3/ شروط الإنضمام للمنظمة

بما انّ الإنضمام للمنظمة يتطلب موافقة جميع الدول الأعضاء فإن مصير الدول الساعية للدخول يصبح ضرورة تحت رحمة الأعضاء خاصة الكبار منهم،

مثال: صنف مراقب من نص المادة 12 بقي في دهاليز أمانة المنظمة لدولة إيران 1996، أيضا بسبب برنامجها النووي منذ 2005 الإسم لها صفة مراقب ولكن لحد الآن لم يتم تشكيل فريق عمل أو تعيين رئيس له، سوريا أيضا لم تسلم فمنذ أكتوبر 2001–ماي 2010 والحجة أن السلطات المختصة لا تزال ترفض الملف.

كما قامت و.م.أ بمقاطعة نيكاراجوا تجاريا بسبب عدم رضاها عن الحكومة برئاسة دانيال أورتيجا وَ أبدت عدم رغبتها في أي تعامل تجاري أو إقتصادي.

4/ المبادئ العامة عند تحرير و الإنضمام إلى المنظمة: والذي يعتبر أداة تحفيز لتحقيق أهداف الدول،

- رفع معدل النمو الاقتصادي وخلق مزيد من فرص العمل ونقل التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للإنتاج؛
- وضع القوانين والضوابط الملائمة لتنظيم عمل للأجانب؛
- إن التحرير لا يتم بصورة مطلقة، حيث يحق للدول أختيار القطاعات التي ترغب في تحريرها وفق أهدافه السياسة الوطنية، ولها الحق ببعض القيود على نفاذ ودخول موردي الخدمة الأجانب إلى السوق المحلية(إمكانية التمييز المعاملة بين المورد المحلي والأجنبي)؛
- جذب الإستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع الخدمات ذات العمالة الكثيفة مثل: الموانئ البحرية والجوية، الطرق الكبرى، شبكات الإتصال، التعليم، الصحة...؛
- زيادة المنافسة ومنع الإحتكار مما يؤدي الى تخفيض الأسعار ورفع جودة الخدمة وزيادة الرفاهية للمستهلك.

المحاضرة السابعة : علاقة النفط و منتجاته بالمنظمة التجارة العالمية

تتضمن إتفاقية OMC هدف أساسي وهو تنمية التجارة الدولية ومراعاة تحقيق مصالح الأطراف المختلفة وَ وردت قواعد إستثنائية من بينها (المادة 20) بشأن الموارد الطبيعية التي تنضب وحق الدول المصدرة في المحافظة على تلك الموارد خاصة القيود التي تقوم بها دول الأوبيك.

أما عن سياسة الشركات البترولية في تسعير منتجاتها التصديرية تواجه الإغلاق إذا ما إتخذت قرار بتخفيض أسعار المنتجات التي تباع بالسوق المحلية، أو زيادة الأسعار عند التصدير خاصة المنتجات البتروكيماوية.

كما أنّ إتفاقية الحواجز الفنية للتجارة لها علاقة مباشرة في إعتماد المواصفات والمقاييس للمنتجات البترولية مع مبدأ عدم التميز والمعاملة الوطنية.

الإتفاقية تغطي كافة أنواع الخدمات ذات العلاقة بنشاط البترول :

- الإستشارات الإدارية، الإقتصادية، الفنية في مجال البترول؛
- عمليات التنقيب، الإستكشافات والاستخراج؛
- عمليات النقل خاصة النقل بالأنابيب؛
- عمليات توزيع النفط و منتجاته.

كما قدمت بعض الدول إلتزامات محددة في هذا المجال (لها مجال وجداول إلتزامات محددة ومقيدة) وهنا بعض الدول العربية تسمح بالتواجد الأجنبي في هذه الأنشطة.

5/ من المخاطر والسلبيات الإنضمام للمنظمة

- سيطرة موردي الخدمات الأجانب على سوق الخدمات المحلية لإمتلاكها الكفاءة؛
- سيطرة الأجنبية على بعض القطاعات البنوك، السياحة، النقل، ..بسبب ضعف المؤسسات الخدمية من ناحية القدرة المالية والإدارية والفنية؛
- عدم قدرة أغلب الدول النامية بالإلتزام في تحديد جداول التزاماتها وشروطها أمام الموردين الأجانب؛
- غياب الإطار القانوني والإقتصادي الموحد للدول النامية أدى إلى إضعاف إسهاماتها في قرارات المنظمة وفي المفاوضات التجارية؛
- عدم التكافؤ في التفاوض ما تبقى عرضة للضغوط والقبول بشروط غير مناسبة لمستوى التطور في قطاع الخدمات خصوص وهي تواجه مثلث و.م.أ –اليابان–الإتحاد الأوروبي، ما يؤدي إلى التهميش والعزلة.